

تفعيل طرح 7 شركات استثمارية للاكتتاب

## تأسيس شركتين للاستثمار وإدارة المناطق الحرة

كتبت سمر أمين:

هذا النشاط، على أن تكون عملية التأسيس والمزايدة تحت إشراف هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتابعت المصادر أن وزارة التجارة والصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للاستثمار تبتذل جهودا كبيرة ليحث وأعداد مسودات عمل لتطوير واستثمار المناطق الحرة وتنمية قطاع التجارة في البلاد بالتعاون مع القطاع الصناعي والوكالات العالمية لتفعيل هذا الدور.

وتوقعت المصادر أن تستعين الكويت بالإدارة التركية في إنشاء وتشغيل وتصميم المناطق الحرة الجديدة شمال الجبراء وغربها وفي المدن الجديدة ضمن «مدينة الحرير».

الهيئة العامة للاستثمار لتدير شأن المناطق الحرة وبالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر كقرص متاحة للاستثمار. وقالت المصادر ان مسودة النظام الأساسي للشركة يجب أن تتضمن أنشطة جديدة موكبة للمناطق الحرة إقليمياً ودولياً حتى لا تتكرر مأساة المنطقة التجارية الحرة بالشويخ والتي من المقرر أن تدار من قبل تشجيع الاستثمار المباشر لحين الانتهاء من تأسيس الشركة العملاقة التي تستثمر في المناطق الحرة محلياً.

وتوقعت المصادر أن يتم طرح نسبة 50% من تأسيس الشركة للاكتتاب العام في حين هناك مقترحات بطرح نسبة 26% بمزايدة علنية لمستثمر استراتيجي عالمي تنطبق عليه الشروط الفنية والقانونية في

دروس جهة حكومية استثمارية مقترحا لطرح شركتين للاستثمار في المناطق الحرة الجديدة مع طرح نسبة للاكتتاب، بالإضافة إلى طرح 7 شركات استثمارية للاكتتاب، وتستحوذ على نسبة 35% من رأس مال الشركة وتطرح النسبة الباقية للشركات المحلية والعالمية ذات خبرة للاستثمار بالمناطق الحرة ونسبة 50% للاكتتاب العام.

وأفادت المصادر ان مجلس الوزراء اصدر قرارا لإنشاء مناطق حرة جديدة في البلاد، لاسيما ما تم اقراره من تخصيص منطقتين في شمال الجبراء كمناطق حرة إلى جانب منطقة في السالمي، حيث يتطلب جهة خاصة بشراكة مع



توقيع 4 مذكرات تفاهم في عدة مجالات

## الحجرف: نعمل على تقوية الروابط التجارية بين الكويت واليونان



• تبادل البروتوكولات بعد توقيع مذكرات التفاهم

دعوة الجهات المعنية لتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وتنفيذ بنودها بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين. وبين أنه تم الاتفاق مع الجانب اليوناني على انعقاد اجتماعات الدورة الثانية للجنة الوزارية الكويتية اليونانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني العام المقبل في الكويت داعياً الشركات اليونانية لزيارة الكويت من أجل التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة للبلدين.

قوله في كلمة له خلال اختتام أعمال الاجتماع: «يسعدني أن أعلن نجاح اجتماعات الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية اليونانية المشتركة». وتابع «نفخر جميعاً بالمستوى المتميز للعلاقات السياسية والدبلوماسية وتحديثنا اليوم على أن نعمل جاهدين على تهيئة البيئة المناسبة لتقوية الروابط التجارية وزياة التبادل التجاري بين البلدين». ووضح ان التحدي المقبل هو

التعاون بين البلدين اضافة الى استعراض أوجه التعاون في مختلف المجالات. وبيّن انه تم خلال الاجتماع أيضا التأكيد على أهمية تكثيف الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين والعمل على تفعيل كافة الاتفاقيات الموقعة بينهما عبر تنفيذ البنود الواردة فيها وبحث العقبات إن وجدت والعمل على تذليلها واستشراف مجالات التعاون المستقبلي بين البلدين.

وقعت الكويت واليونان في العاصمة اليونانية أثينا على أربع مذكرات تفاهم في مجال الصناعة والإعلام وذلك على هامش اختتام أعمال اجتماعات الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية اليونانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني المنعقدة خلال الفترة من 13 حتى 15 مارس الحالي. وقالت وزيرة المالية الكويتية في بيان ان وزير المالية نايف الحجرف ترأس الجانب الكويتي خلال الاجتماع فيما ترأس الجانب اليوناني وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والأوروبية والتنمية سيبا أناغوستوبولو.

وأضافت ان مذكرات التفاهم الموقعة هي اتفاقية التعاون بين البلدين في المجال الإعلامي وثلاث مذكرات تفاهم في مجال الصناعة هي مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المواصفات والمقاييس ومذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين البلدين ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال تنمية الصادرات بين البلدين. وأشارت إلى التوقيع على محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية اليونانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني.

وأوضحت الوزارة انه تم خلال الاجتماعات مناقشة العديد من المشاريع التي من شأنها تعزيز

## وزير المالية بحث تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين



• الوزير الحجرف خلال اجتماعه مع وزير المالية اليوناني

الوزير الحجرف في أثينا مع نائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد اليوناني يانيس ذراغاساكيس سبل تنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين بما يوطد العلاقات التاريخية والاقتصادية الثنائية.

وقالت وزارة المالية إن الوزير الحجرف بحث أيضا في لقاء آخر مع وزير المالية اليوناني إيفكليديس تسالكوتس أطر تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ومستجدات عملية الإصلاح المالي في جمهورية اليونان.

حضر اللقاءين سفير الكويت لدى اليونان سعود النويش والوكيل المساعد لقطاع الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية الكويتية نبيل العبدالجليل ومساعد وزير

## الوفد الكويتي ضم مختلف الجهات الاقتصادية

شارك في أعمال اللجنة الكويتية اليونانية للتعاون الاقتصادي والفني وفد يضم كلا من الوكيل المساعد لقطاع الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية الكويتية نبيل العبدالجليل ومساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية أمل الحداد.

كما حضر اللقاءين الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الخارجية للشؤون الاقتصادية في وزارة التجارة والصناعة نمر الصباح.

كما ضم الوفد عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت طارق المطوع ونائب المدير العام للدولية والتجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة الشيخ نمر الصباح.

كما ضم الوفد عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت طارق المطوع ونائب المدير العام للدولية والتجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة الشيخ نمر الصباح.

## احتياطات الذهب تعجز عن حسم مشكلات الموازنة الحكومية

كشف عنه أعضاء البرلمان الذي تسيطر عليه المعارضة. وشهدت إيطاليا جدلاً واسعاً بعدما ذكرت تقارير أن الحكومة تفكر في بيع جزء من احتياطياتها الذهبية لدعم الموازنة، ما يفسر اقتراح قانون ذي صلة رفضه مؤيدو الحكومة. لكن وصفه نائب رئيس الوزراء «ماتيو سالفيني» بـ «الفكرة المثيرة للاهتمام». ومن المحتمل بقوة، أن البلدين يمتلكان ذهباً أكثر مما يحتاجان، فنحو 77% من أصول الاحتياطيات الأجنبية

الكثير من الناس يفقدون بعض العملات المعدنية في منازلهم، حيث تنزلق أسفل الأثاث دون أن يشعروا، ولا بأس بذلك، فالقيمة المفقودة مع هذه الأموال تكاد تكون معدومة، لذا من الخطأ الاعتقاد بأن جمعها سيحسم المشكلات المالية، كما يعتقد السياسيون وبعث الفنزويليون والإيطاليون وبعث حكومة فنزويلا أكثر من 40% من احتياطيات الذهب لديها خلال العام الماضي، لتمويل الإنفاق الحكومي وسداد المدفوعات المستحقة عن السندات، وفقاً لما

## «القرصنة» تكبد الاقتصاد العالمي خسائر بـ 4,2 تريليونات دولار

تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي بأن قيمة السلع المنتجة بأسلوب القرصنة لن يتعدى 1.9 تريليون دولار بحلول عام 2022، إلا أن بقية الخسائر 2.5 تريليون هي خسائر غير مباشرة للاقتصاد العالمي.

فالممنظمة تقدر إجماع الشركات الكبرى عن الاتفاق على الأبحاث والتطوير بنسب تتراوح بين 10-35% بسبب تخوفها من القرصنة التي تآكلت أرباحها الكبيرة التي تعانى كثيرا من تأثيرات القرصنة، ولاسيما في ظل تفوق الصين في الصناعتين. وعلى الرغم من تقديرات

«على الرغم من أن غالبية الأعمال السينمائية تصورهم على أنهم يغزون البحار ويحملون الأسلحة، إلا أن الأخطر منهم على الاقتصاد العالمي هم هؤلاء الذي يجلسون في مكاتبهم أو معاملهم وفي المصانع الصغيرة» هكذا تصف غرفة التجارة العالمية «ICC» القرصنة الاقتصادية. وتحتفي القرصنة الاقتصادية إنتاج شركة ما لسلعة «ولكن جوأا مثلاً، دون الحصول على حقوق الترخيصات بشكل مشروع، لتخسر الشركات «الأصلية» صاحبة حقوق الاختراع مبالغ طائلة، بسبب ما انفقت على

## «التجارة»: بدء العمل بدفتر الوسيط العقاري الإلكتروني



من القرار الوزاري رقم «477» لسنة 2011 في شأن تنظيم مزاولة مهنة الوساطة العقارية مستمرة إذا لم يرد بها نص.

كشفت وزارة التجارة والصناعة أمس بدء العمل بنظام دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك اعتباراً من اليوم وقالت الوزارة في بيان ان قرار العمل بنظام دفتر الوسيط الإلكتروني رقم «55» لعام 2019، نص في مادته الثانية على أنه «لا يجوز الجمع بين الدفتر الإلكتروني والدفتر الورقي لدى الوسيط في الصفة الواحدة». وأضافت ان دفتر الوسيط الإلكتروني سيصبح استخدامه للوسيط المرخص له والمقيد بإدارة العقار بوزارة التجارة بعد الحصول على التصاريح والهوية الإلكترونية اللازمة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وأشارت المادة الرابعة من القرار إلى استمرار «العمل

## قناعات المستثمرين تتحكم في الأسواق المالية العالمية

نفس الاستثمار حتى لو كانت هناك نتائج سلبية بعد ذلك فإنهم يتوقفون عن الاستثمار بسبب التجربة الشخصية أيضاً وليس بفعل التحليل المالي-الاقتصادي. وتفسير الأدلة المتواترة من الأسواق المالية إلى أن الناس في الأوقات الجيدة متفائلون جداً ويهملون خطر الهبوط، بينما في الأوقات العصيبة، فإن العكس هو الصحيح. ويرجع ذلك لأن الذاكرة تعمل باستمرار بشكل انتقائي يبحث عن المواقف المشابهة لتسهيل فهمه لما يمر به. فمثلاً تتمتع الولايات المتحدة حالياً بواحدة من أطول فترات الصعود في التاريخ والظروف الاقتصادية تبدو مواتية للغاية بعد سنوات عديدة من النمو في سوق الأسهم وفي الاقتصاد بشكل عام، إلا أن هذا يرجع بنسبة كبيرة إلى حالة التفاؤل في الأسواق نتيجة لتجارب الأخيرة الإيجابية، ويجعل التحذيرات على آثار الانخفاض المدمرة على الاقتصاد منطقي أيضاً.

شهد التاريخ الاقتصادي المعاصر دورات اقتصادية متكررة، تبدأ بالتوسع الاقتصادي الذي تصاحبه زيادة في الإقراض، ليغقب ذلك تراجع اقتصادي، بسبب التوسع المبالغ فيه بالإئتمان أو الاستقراض الطويل للمعادلات الإنتاجية بما يحول دون نمو الاقتصاد بعد مرحلة معينة. وفي كتابهما «أزمة المعتقدات: سيكولوجيا المستهلك والهشاشة المالية»، يتناول الباحثان الاقتصاديان «نيكولا جيناولي» و«أندريه شليف» دور «معتقدات» أو قناعات المستثمرين في التأثير على الأسواق المالية لا سيما خلال الفترات التي تشهد أزمت. وبحسب «أزمة المعتقدات» فإن المستثمر عادة ما يتحرك بناء على استقراء للخبرة الأخيرة في السوق، وعليه فكثيراً ما تكون تحركاته خاطئة، لأنها تقوم على التجربة فحسب «على أهميتها»، وليس على التحليل. فعلى سبيل المثال يميل كثير من المتعاملين في سوق الأسهم إلى الخسارة الذاتية في الحكم على أداء سهم ما، وعلى الرغم من متابعة كثير منهم للتقارير الاقتصادية واهتمامهم بنصائح المتخصصين، إلا أنهم في غالبية الأحيان ما يجتنون لتغليب الخبرة الشخصية الأخيرة. وبالتالي تبدأ القناعات المالية والاقتصادية نتيجة للاعتقادات الخاطئة، فإذا حصل المستثمرون على نتائج إيجابية نتيجة للاستثمار في أسهم العقارات في آخر تجربة لهم فإنهم يكررون

## «الإشمار»: مواصلة

## تسجيل تحسن وثابت

## في أدائه المالي

أصدر أعضاء مجلس إدارة بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له وهو مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه، بياناً أمس لتوضيح ما يخص إيقاف التداول على أسهم شركة الإثمار القابضة «المجموعة» في بورصة الكويت.

وقال البيان إن بنك الإثمار شركة تابعة لشركة الإثمار القابضة، وهو كيان قانوني مستقل عن شركة الأم منذ عملية إعادة الهيكلة الجديدة للمجموعة في 2 يناير 2017، سجل بنك الإثمار أرباحاً لعامي 2017 و2018 ويواصل تسجيل تحسن مستمر وثابت في أدائه المالي. وأضاف: «يؤكد مجلس إدارة بنك الإثمار لجميع العملاء بأن البنك ملتزم بالبقاء واحداً من البنوك الرائدة في مجال التجزئة في البحرين والاقتراب أكثر من عملائه كما سيواصل البنك في الاستثمار في بنيتها التحتية لتقديم منتجات وخدمات أفضل وتعزيز تجربة عملائه المصرفية».